

عن روسيا وأوروبا... والشيطان الكامن بينهما!

لا تزال روسيا تحاول إقناع الأوروبيين أنها ليست «ببعبعا»، وليست «تهديدا» لأي دولة في القارة العجوز، لكنها في الوقت نفسه لن تسمح لأيّ دولة ولا أيّ حلف أن يجربا مناورات «تهديدية» قرب حدودها.

الأوروبيون - وعبارة مطلقة - يدبرون الأذن الطرشاء للروس، بينما ينصتون للوسواس الأميركي، الذي يدابّ على زرع الفتنة بين موسكو والعواصم الأوروبية.

وفي هذا السياق، تطرقت صحيفة «إيزفستيا» الروسية إلى قمة الناتو التي ستعقد في وارسو، مشيرة إلى تزايد الدعوات في أوروبا قبيل القمة إلى مواجهة «العنوان» الروسي. وقالت الصحيفة: استجاب الكرملين بإيجابية للدعوة التي تضمنتها تقرير لجنة الدفاع في مجلس العموم البريطاني في شأن تطوير الحوار مع روسيا. ومع ذلك، فإن النواب البريطانيين يعدّون سياسة روسيا «عدوانية»، ولذلك يرون من الضروري أن تناقش قمة الناتو



«**كومرسانت**»:

«**الأمن الجماعي**» تحدد موقفها من سورية وقرّة باغ

تناولت صحيفة «كومرسانت» الروسية اجتماع وزراء خارجية دول «منظمة معاهدة الأمن معاهدة الأمن الجماعي» في يرفان، مشيرة إلى أن أعضاء المنظمة وعدوا بمكافحة الإرهاب معا.

وجاء في المقال: دعا وزراء خارجية الدول الأعضاء في «منظمة معاهدة الأمن الجماعي»، أثناء اجتماعهم في العاصمة الأرمينية يرفان (04/07/2016)، أطراف النزاع في سورية، إلى الموافقة على إجراء «حوار موسع» من دون شروط مسبقة. بيد أن الوزراء، في إطار المباحثات حول ضمان الأمن في العالم، لم يناقشوا الأوضاع في الشرق الأوسط فحسب، لابل في منطقة ما وراء القوقاز، بما في ذلك مشكلة قرّة باغ.

وتكر الأمين العام نيقولاي بوردوجوا، في ختام اجتماع المنظمة، التي تضمّ إلى جانب روسيا: بيلاروسيا، كازاخستان، قيرغيزستان وطاجيكستان، بأن الاجتماع عقد مباشرة بعد شنّ الإرهابيين أكبر هجوم في العراق ليل السبت (03/07/2016)، والذي أودى بحياة أكثر من 200 شخص. وأضاف بوردوجوان أن وزراء خارجية الدول الأعضاء في المنظمة قدموا في هذه المناسبة البيعة تعازيهم، وأولوا أهمية خاصة لاتخاذ التدابير اللازمة في مجال الأمن.

وهكذا، فإن أحد الموضوعات الأساسية، التي كانت محط اهتمام وزراء الخارجية، من جديد وكما جرى في قمة أيلول، كان موضوع محاربة الإرهاب، ومشكلة تسوية النزاعات الإقليمية المرتبطة به، ومن بينها الأزمة السورية.

كما ناقش المجتمعون مجموعة التدابير اللازمة لمواجهة الإرهاب. ودعوا في البيان، الذي صدر بعمادة من روسيا، عن الوضع في سورية وحولها، إلى الإسراع في القضاء على التهديدات الإرهابية وتسوية الأزمة بالطرق السياسية

-الدبلوماسية عبر حوار سوري-سوري موسع من دون تدخل خارجي.

إضافة إلى ذلك، أقرّ الوزراء مشروع استراتيجية معاهدة الأمن الجماعي حتى عام 2025.

وقال ممثل روسيا الدائم لدى المنظمة فيكتور فاسيليف إن أحد التهديدات التي ناقشها المجتمعون كان بالطبع اقتراب الناتو من حدود الدول الأعضاء في المنظمة، حيث يستعين معكس هذا الأمر في الاستراتيجية.

من جانبه، أوضح وزير خارجية أرمينيا إدوارد نالبياندان للمصاحفين أن الاستراتيجية ستعرض على رؤساء الدول الأعضاء في المنظمة للتصديق عليها خلال اجتماعهم في تشرين الأول المقبل في يرفان أيضا.

كما ناقش وزراء خارجية الدول الأعضاء في المنظمة بإسهاب مسألة قرّة باغ، وأصدروا بيانا مشتركا، دعا فيه إلى تسوية المسألة سلمياً والحؤول دون تصعيدها.

هذا، وكانت مواجهات عسكرية قد اندلعت في نيسان الماضي بين أذربيجان وأرمينيا، لكنهما وافقتا بعد التدخل الروسي على وقف إطلاق النار، والعودة إلى الحوار برعاية روسيا. وكان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد اجتمع يوم 20 حزيران الماضي بالرئيسين الأرميني سيرج سركيسيان والأذري إلهام علييف في سان بطرسبورغ لتسوية هذه المشكلة. كما التقى وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف نظيره الأرميني والأذري كلا على حدة.

التي ستعقد في وارسو مسألة تنسيق سياسة ردع موسكو. ومن جانبهم، يقول الخبراء الروس إن هذه القمة ستتميز بالمجابهة بصورة واضحة.
تؤكد لجنة إعداد التقرير أن تصرفات روسيا تمس الدول الأعضاء في الناتو وخاصة دول البلطيق، وتقارن بين روسيا المعاصرة والاتحاد السوفياتي، مشيرة إلى أن روسيا عادت إلى انتهاج التكتيك السوفياتي القديم. واستنادا إلى هذا، تؤكد اللجنة الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عسكرية متكافئة لردع أو لمواجهة الخطوات «العدوانية» الروسية.

ويطالب معدّو التقرير باتخاذ موقف صارم إزاء موسكو، وفي الوقت نفسه لا يستبعدون التعاون معها، ويدعون إلى تنشيط الحوار «الهادف والبناءء»-الضروري لضمان التفاهم المشترك وتجنب الانزلاق إلى المواجهة.

ورحب دميتري بيسكوف السكرتير الصحافي للرئيس الروسي بفكرة

ذلك، فإن النواب البريطانيين يعدّون سياسة روسيا «عدوانية»، ولذلك يرون من الضروري أن تناقش قمة الناتو التي ستعقد في وارسو مسألة تنسيق سياسة ردع موسكو. ومن جانبهم، يقول الخبراء الروس إن هذه القمة ستتميز بالمجابهة بصورة واضحة.

تؤكد لجنة إعداد التقرير أن تصرفات روسيا تمس الدول الأعضاء في الناتو وخاصة دول البلطيق، وتقارن بين روسيا المعاصرة والاتحاد السوفياتي، مشيرة إلى أن روسيا عادت إلى انتهاج التكتيك السوفياتي القديم. واستنادا إلى هذا، تؤكد اللجنة الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عسكرية متكافئة لردع أو لمواجهة الخطوات «العدوانية» الروسية.

ويطالب معدّو التقرير باتخاذ موقف صارم إزاء موسكو، وفي الوقت نفسه لا يستبعدون التعاون معها، ويدعون إلى تنشيط الحوار «الهادف والبناءء»، وجاء في التقرير: نحن نرحب باستئناف عمل مجلس روسيا - الناتو، الذي

على رغم محدودية نتائجه، أصبح خطوة مهمة في طريق استئناف الحوار بين روسيا والغرب. ومن ناحية أخرى، يجب، بحسب رأي اللجنة، ردع روسيا في تلك المناطق التي تصطدم فيها المصالح، والتعاون معها في المناطق التي تتطابق فيها

المصالح، وقبل كل شيء في سورية.

من جانبه، رحب دميتري بيسكوف السكرتير الصحافي للرئيس الروسي بفكرة إحياء الحوار بين حلف شمال الأطلسي وروسيا، مشيرا إلى أن ظهور الرغبة في ذلك

يبعث على الارتياح ويتفق مع المواقف الثابتة لموسكو، والتي تؤكد أنه فقط من خلال الحوار يجب تسوية مشكلات العلاقات الثنائية والدولية.

لكن بيسكوف انتقد المحاولات الرامية إلى اعتبار روسيا طرفا في النزاع الأوكراني، ولم يوافق على عبارة «ضّمّ القرم». وأضاف أن السياسة التوسعية للناتو تؤكد مرة أخرى طابعه العدواني. مؤكدا أن نشاط الناتو لا يفيده شيئا

إلى أمن الدول الأعضاء، بل على العكس من ذلك يصعد التوتر، وخاصة في قارتنا الأوروبية. من جانبه، رجّح مدير المجلس الروسي للشؤون الدولية أندريه كورتونوف أن تكون ديبورا هونا عن تطوير البني التحتية للحلف في منطقة حدوده

الشرقية، وتأكيد نهج نشر عناصر منظومة الدفاع الصاروخية. وفي الوقت نفسه، سطر على روسيا فكرة استئناف الحوار عبر مجلس روسيا - الناتو.

ولم يستبعد كورتونوف أن تطرح مقترحات في شأن إعادة الفقة والإبلاغ عن المناورات والتدريبات العسكرية وتبادل المعلومات وتقليص احتمال نشوب نزاعات طارئة. ورأى أن كل هذا عمل اعتيادي مرتبط بالسعي إلى استقرار

الأوضاع.

ويحسب رأي كورتونوف، فإن الوضع في أوروبا، من الناحيتين العسكرية والسياسية، أسوأ مما كان عليه إبان الحرب الباردة: لأن جميع الأطراف حينها كانت تعرف قواعد اللعبة، وكانت الاتصالات بينها مستمرة؛ وكان مستوى الاستقرار أعلى مما هو عليه اليوم. لذا، «فإذا تمكنا من الوصول إلى ذلك المستوى فإن ذلك سيكون إنجازا كبيرا».

ويستند كورتونوف في هذا إلى أن البلدان الغربية لا تريد حربا أو سياق تسلح، تستلقيم مواردنا من مجالات أخرى. كما أنه ليس من مصلحة أحد قطع التعاون في المجالات التي تنطبق في المصالح.

ويضيف أن الرغبة في التعاون موجودة لدى الجانبين، ولكن الإرادة السياسية

غير موجودة حاليا في الغرب لتفعيل هذه الرغبة.

أما مدير نادي «فالدي» الدولي دميتري سوسلوف، فيعتقد أن قمة وارسو ستتميز بالمجابهة؛ وأنها ستؤكد نهج ردع روسيا عسكريا وسياسيا. ويرجح سوسلوف أن تصدّق القمة على قرار الناتو الذي اتخذته في رومانيا في شأن انضمام أوكرانيا وجورجيا إلى الناتو، وكذلك تأكيد استمرار الحلف في سياسة الباب المفتوح.

البناء

إحياء الحوار بين حلف شمال الأطلسي وروسيا، مشيراً إلى أن ظهور الرغبة في ذلك يبعث على الارتياح ويتفق مع المواقف الثابتة لموسكو، والتي تؤكد أنه فقط من خلال الحوار تجب تسوية مشكلات العلاقات الثنائية والدولية. لكن بيسكوف انتقد المحاولات الرامية إلى اعتبار روسيا طرفا في النزاع الأوكراني، ولم يوافق على عبارة «ضّمّ القرم».

إلى ذلك، تناولت صحيفة «كومرسانت» الروسية اجتماع وزراء خارجية دول «منظمة معاهدة الأمن الجماعي» في يرفان، مشيرة إلى أن أعضاء المنظمة وعدوا بمكافحة الإرهاب معا. وقالت الصحيفة: دعا وزراء خارجية الدول الأعضاء في «منظمة معاهدة الأمن الجماعي»، أثناء اجتماعهم في العاصمة الأرمينية يرفان (04/07/2016)، أطراف النزاع في سورية، إلى الموافقة على إجراء «حوار موسّع» من دون شروط مسبقة.

وجاء في المقال: تمكّنت القوات السورية من إحكام الطوق حول حلب، وعزل مسلحي «داعش» هناك عن القوة الأساسية للتنظيم، وفصلهم عن إمدادات الشركاء الأجانب. هذا ما صرح به لـ«إيزفستيا» اللواء المتقاعد نائب محمد.

وأضاف أن النتائج الإيجابية لعملية حلب، والعملات التي تنفذها الولايات المتحدة في محافظة الرقة، ستضع النهاية للحرب ضد الإرهابيين في سورية. غير أن احتمالاً سيظهر لتشكيل بؤرة جديدة للنشاط الإرهابي في ليبيا.

لقد انتهت العملية الرئيسية في حلب قبل يومين، بعد أن تمكنت القوات الحكومية من طرد المسلحين من مزارع الملاح واستعادت سيطرتها على بلدة الليرمون، وأصبح بإمكانها إطلاق النار بصورة مباشرة على طريق الكاسترو، وبهذا تكون القوات الحكومية قد أحكمت الطوق على حلب.

وأصبح مسلحو «داعش» الموجودون في الجزء الشرقي من المدينة معزولين عن قواتهم الرئيسية. كما قطع عليهم الجيش السوري طرق التموين.

ويحسب اللواء المتقاعد، فإن النجاح الأخير للقوات السورية يسمح بالهجوم على بلدتي حيرتان وعذنان شمال مدينة حلب، واللذين تعدّان معقل «جبهة النصرة» في المنطقة. كما أن السيطرة على الليرمون يفتح

الطريق إلى مدينة دارة عزة الواقعة إلى الغرب من حلب، والتي تعدّ المركز اللوجستي للإرهابيين بمختلف أنوعهم.

ومن الواضح أن الضربة الرئيسية ستوجه إلى المسلحين المطبقّ عليهم بمجرل في حلب نفسها. ولدى القيادة السورية عدة خيارات لتنفيذ هذه العملية.

فمنذ آب عام 2012، يقع القسم الغربي لمدينة حلب تحت سيطرة القوات الحكومية وحي الشيع مخضود تحت حماية الوحدات الكردية والقسم الشرقي تحت سيطرة الإرهابيين.

ويقول الخبير العسكري فلاديمير بسيفييف إن عملية تطهير حلب من الإرهابيين قد تبدأ بعد انتهاء شهر رمضان وحلول عيد الفطر. وستشارك في هذه العملية وحدات من «قوات سورية الديمقراطية» (غالبيتها تتألف

من وحدات كردية)، وكذلك الوحدات الحكومية التي سُحّبت من الرقة، والقوات الريفية الأخرى. والسؤال الرئيس هنا هو كيف ستصنرف تركيا؟ لأنها إذا استمرت في تقديم المساعدات، فسيكون من الصعب تحرير حلب.

بيد أن مفاوضات تجرى الآن، ومن ضمنها مفاوضات سورية – تركية من أجل التوصل إلى تسوية. كما قد يُطلب من روسيا ضمان عدم حصول الأكراد على الحكم الذاتي، ومقابل هذا تغلّق تركيا حدودها مع سورية، ويُسمح للقوى المدعومة من الولايات المتحدة بتحرير الرقة. طبعاً، هذا سيعزز من هيبة الولايات المتحدة.

ويحسب قول الخبير العسكري، فمن المتوقع أن يتوجه المسلحون مع بداية الهجوم الشامل نحو الحدود التركية، عندها ستكون تركيا أمام خيارين: إما أن تقضي عليهم لمنعهم من الدخول إلى أراضيها، أو تفتح لهم الطريق نحو ليبيا.

وتجدد الإشارة إلى أن غلق الحدود التركية – السورية هو مطلب تصر عليه

روسيا، لأن هذا سيزيد من فعالية محاربة الإرهابيين في سورية.

هذا، وكان السفير الروسي لدى ليبيا إيفان مولوتكوف قد أكد قبل أيام لـ«إيزفستيا» أن تدفق الإرهابيين من الشرق الأوسط إلى ليبيا قائم على قدم وساق، وأنهم بدأوا يرباطون في ليبيا بعد أن أصبحوا يشعرون بعدم الراحة والخطر في سورية والعراق.



«**غارديان**»: ملفات استخبارية ترجّح

أن غزو العراق ساعد في ظهور «داعش»

نشرت صحيفة «غارديان» البريطانية موضوعاً لبارتريك وينتور محرّر الشؤون الدبلوماسية بعنوان «ملفات استخبارية ترجح أن غزو العراق ساعد في ظهور تنظيم داعش».

ويقول التقرير إن مستندات أعلنت عنها الحكومة البريطانية مؤخراً

إحضار آخرين لخلافة الملك. والأكثر حكمة تعبير للغضب كذلك، فهي لا تعني الأقدم، بل تعني الأصلح للمنصب.
تسبب هذا الغموض في بقاء عدد من الأمراء الكبار الساخطين من دون منصب. في عام 2007، أسس الملك عبد الله هيئة البيعة، والتي تتكون من 33 من كبار الأمراء والتي تختار الملك المقبل. قام الملك عبد لله أيضاً بتعيين سلمان ولياً للعهد، كما أوجد منصب ولي ولي العهد، واستقرّ في النهاية على جعل الأمير مقرن ولياً لولي العهد، وذلك في السنوات الأخيرة من ملكه.
توقّع الملك عبد الله أن يحترم الأمراء وأمره الملكية. لكن عندما تولى الملك سلمان الحكم، ما لبث أن قام بعزل الأمير مقرن، وتعيين أميرين أصغر من أمته سناً، وبالتالي استبعاد باقي إخوته، وأبناء إخواته، وأبنائه الآخرين.

ما الذي نستخلصه من ذلك؟ أن الخلافة السعودية لا قاعدة أو نمط محددًا لها، فلا نستطيع التنبؤ بالملك المقبل على أساس السنّ أو أي عامل آخر. الملك هو من يضع القوانين، وقد يفعل ذلك منجّاهلاً جميع النصوص المكتوبة واللجان القائمة المعنية بشؤون الخلافة. لذلك، ما دام الملك سلمان على قيد الحياة، فهو المتحكم في السياسة الداخلية للملكة، بما في ذلك المنافسة بين الأميرين محمد بن نايف ومحمد بن سلمان.

إن المنافسة علناً محاطة بكبرة لكلا الأميرين، فهناك أسلوب للعمل بينهما، لكن يظل الملك هو الحكم الأخير. لن يخاطر الأميران بالتنافس في العلن حتى لا يؤدّي ذلك إلى حدوث زعزعة بين آل سعود قاد تودي في النهاية إلى زوالهم. في الوقت الحالي، لا تزال الستارة الحديدية قوية، في حين يحاول المرابطون السعوديون والأجانب تفسير الأمر بالأصلح وتوقّع ما يمكن حدوثه، إلا أنّ هذه التوقعات تستند على معلومات محدودة للغاية وغير موثوقة.

ترجمات



أوضحت بشكل جليّ أن الأجهزة الاستخبارية كانت تعرب عن قلقها من تغيرات في الجماعات الجهادية.

ويضيف ان هذه الأجهزة أكتت ان غزو العراق كان السبب الرئيس في زيادة خطر الهجمات الارهابية على بريطانيا والسبب كذلك في تطور تنظيم «داعش» إلى الشكل الحالي.

وتوضح الجريدة ان هذه الوثائق بالغة السريّة، وهي عبارة عن تقرير من اللجنة المشتركة لشؤون الاستخبارات تم الاعلان عنها ضمن تقرير تشيلكوت عن الحرب في العراق والذي صدر الاربعة في لندن.

ويقول الكاتب إنه حسب التقرير فإن جهاز الاستخبارات الخارجية البريطانية (MA6) عرّز عن قلقه الشديد من تزايد قوة الجهاديين في العراق وسيطرته على حركة المقاومة السنيّة ضد حكومة نوري المالكي التي يقودها الشيعة.

وتوضح الجريدة ان التقرير تضمن تحذيرات من وزارة الخارجية عام 2003 بان (قوات التحالف) لن ينظر إليها من قبل العراقيين على انها قوات تحرير لوقت طويل ان لم يكن أبداً مشيراً إلى ان العراقيين سواء داخل أو خارج العراق علاوة على العرب يرغبون في رحيل القوات بأسرع وقت ممكن.



«**نيزا فيسيمييا غازيتا**»: رمضان «داعش» الداهي

قد يغيّر طابع الحرب على الإرهاب

تناولت صحيفة «نيزا فيسيمييا غازيتا» الروسية العمليات الإرهابية التي نفّذها «داعش» خلال شهر رمضان، مشيرة إلى استعداد روسيا وإيران والسعودية لمواجهة الإسلاميين.

وجاء في المقال: قبيل حلول نهاية شهر رمضان، وقعت في عدد من البلدان سلسلة من العمليات الإرهابية. وكانت العملية الإرهابية التي نفّذت في سلسلة من العمليات الإرهابية، لا سيما بغداد أودت بحياة أكثر من 200 شخص. وكانت المفاجأة في تنفيذ ثلاث عمليات إرهابية في المملكة العربية السعودية. وعلى هذه الخلفية تزايدت الدعوات إلى توجيه ضربات قاصمة إلى تنظيم «داعش».

احتفل المسلمون في العالم، يوم (05/07/2016)، بعيد الفطر الذي يؤدّن بنهاية شهر الصيام. ولكن الاسبوع الأخير من شهر الصيام شهد سلسلة من الأعمال الإرهابية في تركيا وبنغلادش والعراق والسعودية.

وقد أظهرت هجمات «داعش» في بغداد أنه لا يزال قادراً على التوغّل إلى قلب العاصمة العراقية رغم خسائره الفادحة. وهذا ما قوض إعلان رئيس الحكومة العراقية حيدر العبادي عن الانتصار على الإرهابيين بعد تحرير القوات المسلحة العراقية مدينة الفلوجة.

وتشير وكالة «رويترز» إلى أن العبادي وعد، على خلفيّة الاستياء الشعبي، باتخاذ تدابير مشددة ضد مرتكبي هذه الجريمة؛ لكن الجماهير استقبلته لدى وصوله إلى منطة الكرادة، التي وقعت فيها الهجمة الإرهابية، بالحجارة والقناني الفارغة.

من جانبها، أعلنت وزارة العدل العراقية عن تنفيذ حكا الإعدام بخمسة إرهابيين ليلة الثلاثاء، في استعراض من السلطات بأنها تعاقب كل من تلوثت يده بدم العراقيين. وقد أعلنت الوزارة عن رفضها الرضوخ لأي ضغوط سياسية كانت أم دولية لمنعها من تنفيذ أحكام الإعدام تحت ذريعة حقوق الإنسان، لأن الدم العراقي فوق جميع هذه الاعتبارات. كما أعلنت قناة «المباين» عن استقالة وزير الداخلية العراقي محمد سالم الغيان.

أما في السعودية، فقد وقعت يوم 4 تموز الجاري، ثلاثة انفجارات: الأول وقع عندما فجر انتحاري نفسه أمام القنصلية الأميركية في جدة، متسببا في جرح شرطيين. والثاني وقع بعد ذلك لدى تفجير انتحاري آخر نفسه قرب مسجد في مدينة الطائف ذات الغالبية الشيعية شرق المملكة، من دون أن يصاب أحد بضرر غير مقتل الانتحاري. والانفجار الثالث وقع قرب المسجد النبوي في المدينة المنوّرة، والذي أودى بحياة أربعة من رجال القوات الأمنية.

وتؤكد صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية أنه على رغم عدم إعلان أيّ جهة مسؤوليتها عن هذه العمليات، فإن الدلائل كافة تشير إلى «داعش».

وأضافة إلى هذا، فقد كانت هذه الهجمات موجهة ضد الأميركيين والشيعية وقوات الأمن السعودية، التي وضعها «داعش» في صدارة أعدائه. كما أن قيادة «داعش» دعت أنصاره إلى تنفيذ عمليات إرهابية في شهر رمضان بالذات. والضيف أن العمليات في السعودية أن التنظيم ينوي تعزيز مواقعه في المملكة؛ مهذداً بذلك استقرار أقرب حليف لواشنطن في العالم العربي.

وقد استكترت بلدان العالم الإسلامي كافة هذه الهجمات الإرهابية بشدة. إذ اعتبرت حركة حماس التفجير في المدينة المنورة تحدياً للمسلمين كافة. كما شجبت إيران العمليات الإرهابية في المملكة، وكتب وزير خارجيتها محمد جواد ظريف تغريدة جاء فيها أنه «لم تبق خطوط حمراء لم يتجاوزها الإرهابيون. وأن السنة والشيعية سيقون ضحايا ما لم نوحّد جهودنا».

من جانبها، أصدرت وزارة الخارجية الروسية بيانا استكترت فيه هذه العمليات الإرهابية، التي نفّذت في نهاية شهر رمضان. وجاء في البيان إن موسكو عازمة على محاربة شرّ الإرهاب الدولي بلا هوادة عبر توسيع التعاون الدولي في هذا المجال. وإضافة إلى ذلك، فقد أعربت الوزارة عن استعداد روسيا للمساهمة بصورة كاملة عن طريق تعزيز تنسيق جهود مكافحة الإرهاب مع المملكة العربية السعودية ودول أخرى في المنطقة وخارجها.

ويقول فينيامين بوبوف، مدير مركز شراكة الحضارات في معهد الدراسات الدولية، إن حقيقة دعوة «داعش» إلى القيام بعمليات إرهابية في شهر رمضان انتهاك صارخ لمبادئ الإسلام. لأن رمضان وجد ليكون شهراً للتقوى لا لتفجير الأبرياء. ويضيف أن شجب إيران هذه العمليات يعنيّ أرضية لإدراك ضرورة محاربة الإرهاب معا.

وأشار بوبوف إلى أن الرئيس بوتين دعا من على منبر الأمم المتحدة في أيلول 2015 إلى الاتحاد ضدّ الإرهاب، ولكنّ أحداً لم يستجب له لأن المصالح السياسية فوق الاعتبارات الإنسانية.